

وجهك الغائب يلانقا على صدر الجريدة / وعلى نظرة عينيك البعيدة / نحن نمضي ونسافر / ونلاقيك، نلاقيك على قمة الدنيا وحيدا يا بعيدا، يا قريبا، يا الذي نحويه فينا في الخلايا، في مسام الجلد، في نبض الشرايين التي وترها الحزن المكابر.

لم يعد الغش الدراسي في مصر مجرد محاولة فردية يقوم بها طالب داخل لجنة امتحان بحثا عن درجات إضافية.. بل تحول عبر العقود الى ظاهرة سوسولوجية معقدة تثير تساؤلات تتجاوز حدود المدرسة لتصل إلى بنية المجتمع بأكمله... فبين "البرشامة" الورقية التقليدية في الماضي وتقنيات الغش الإلكتروني الحديثة، ولجان "الأكابر".. تبدلت أدوات التحايل وتغيرت معها نظرة المجتمع وقيمه تجاه الجريمة التعليمية..

فكيف بدأت هذه الظاهرة تاريخيا؟ ومتى أصبح الأهل شركاء فيها؟ الأسئلة المتعلقة بجذور الغش لا تقف عند حدود المدارس بل تكشف عن التغيرات الجوهرية في منظومة القيم المصرية.. فمع كل موسم امتحانات تتكرر وقائع الغش الإلكتروني وتتصدر أخبار ضبط الوسائل الحديثة عناوين الصحف.. في مشهد يكشف حجم التحولات مقارنة بما كانت عليه مصر في الماضي، حين كان الغش يعامل كخطيئة أخلاقية كبرى وجريمة شرف تماثل السرقة.. وكان الشخص الغاش يندب مجتمعا وتعتبر أسرته.. في هذا التحقيق نستعرض التطور التاريخي والاجتماعي للظاهرة.. مستنديين إلى الأرشيف التعليمي ومطروحات باحث علم الاجتماع التربوي.. مع قراءة الخبير التعليمي الدكتور رضا مسعد.. رئيس قطاع التعليم العام الأسبق بوزارة التربية والتعليم الذي عاصر تطور الظاهرة على مدار سنوات طويلة داخل المنظومة التعليمية..

كيف تحول من خطيئة أخلاقية إلى ظاهرة اجتماعية تشارك فيها عائلات؟

تاريخ الغش الدراسي في مصر



امسك غشاش



من وسائل الغش التقليدية



غش دراسي

لكن، كما تشير شهادة الدكتور رضا مسعد، فإن جوهر الأزمة تحول من قضية تعليمية إدارية إلى أزمة تربوية ومجتمعية في المقام الأول تعكس خللا في منظومة القيم حيث دهست "ثقافة النتيجة" في طريقها قيمة المعرفة الحقيقية.. إن مواجهة الظاهرة تتطلب دورة أكبر للأسرة وثقافة مجتمعية تعيد الاعتبار لقيمة الجهد

فخلال موسم امتحانات الثانوية العامة الأخيرة رصدت غرف العمليات المركزية مئات الحالات السنوية

بعض محافظات الصعيد والمدن الحدودية.. حيث يتم اختيار هذه اللجان جغرافيا نظرا لاعتقاد البعض بضعف السيطرة الإدارية هناك أو القدرة على التأثير على المراقبين. وحول هذه الظاهرة يوضح الدكتور رضا مسعد أنه لا يفضل هذا الوصف إعلاميا، مشيرا إلى أن الأزمة في

د. رضا مسعد: المجتمع كان يرفض الغش ووسائل التواصل الاجتماعي صنعت الأزمة

مراحل التطور من «البرشامة» إلى «شاومينج» و«لجان الأكابر».. الوجه الآخر للظاهرة

الاجتماعية التربوية تحولا خطيرا يمثل في انتقال بعض أولياء الأمور من دور الرقيب والمساعد إلى دور المبرر والمساعد. وتحت وطأة سباق "الجامع" الشرس شهدت فترة التسعينيات وما بعدها وقائع جمهر الأهل حول أسوار بعض اللجان في الأقاليم لتغشيش أبنائهم من النواذب بالصوت المرتفع.. حيث تحول الغش في وعى هذه الفئات من جريمة أخلاقية إلى آلية دفاعية مشروعة للحصول على المقعد الجامعي بأي وسيلة.

وتعكس هذه الأزمة على نفسية الطلاب المجتهدين.. حيث يروى م. "أ" طالب بالثانوية العامة شهادته بمرارة: "أصبحت شعور هو أن تذاكر طوال العام.. لتفاجأ بزميل لك لم يفتح كتابا يحصل على الإجابات جاهزة في دقائق عبر سماعة أذن.. هذا الأمر يقتل طموحنا ويشعرنا بغياب العدالة.. وعلى الجانب الآخر، بيرر أحمد.. ولّى أمر الضغط المجتمعي قائلا: "الظنونة جعلت مستقبل ابنك مرهونا بنصف درجة والدروس الخصوصية استنزفت أموالنا مما يدفع بعض الأهالي للتعاقد مع الغش كطوق نجاة آخر حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ". وتعد ظاهرة "لجان الأكابر" من أعرق الظواهر التي تكشف تحول الغش إلى فعل منظم.. والمصطلح بدأ يتردد في الصحافة المصرية بوضوح في مطلع الألفية (منذ عام ٢٠٠٠ وما بعدها).. من خلال رصد تحويلات جماعية مريبة لطلاب من أبناء عائلات نافذة وشخصيات ومسؤولين إلى لجان محددة في

أو معلميه، لأن المجتمع كان ينظر إلى الغش باعتباره سلوكا مرفوضا أخلاقيا كما كان الطلاب المتفوقون يميرون من يلجا إليه باعتباره غير قادر على النجاح بجهد الشخصي. وأوضح رئيس قطاع التعليم العام الأسبق أن التحول الحقيقي بدأ مع الطفرة التكنولوجية والانتشار الواسع للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، لافتا إلى أن السنوات الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ شهدت طفرة كبيرة في وسائل الغش الإلكترونية.. فلم تعد تقتصر على الأوراق التقليدية.. بل أصبحت تشمل ساعات إلكترونية ونظارات بساعات وميكروفونات وصولا إلى تقنيات أدق مثل ساعات البلوتوث متناهية الصغر التي يصعب اكتشافها داخل اللجان.. مؤكدا أن تطور هذه الوسائل جعل مواجهة الظاهرة أكثر تعقيدا. ولا تتوقف المعركة عند حدود اللجان.. بل انتقلت إلى الفضاء الرقمي عبر مجموعات تطبيق "تلجرام" السرية والتي تدار تحت أسماء حركية أشهرها "شاومينج" .. هذه الكيانات الهيمية تحولت إلى تجارة غير مشروعة تدار باحترافية لإدارة "المطبخ السري للغش".. حيث تبدأ اللعبة مع الدقائق الأولى لتوزيع الأوراق بنشر صور للامتحانات. والاعتماد على مجموعات دفع إلكتروني مسبق ومسرورين يتلقون الإجابات من الخارج عبر سماعات بلوتوث متناهية الصغر تشبه حبة الأرز ويصل سعرها في السوق السوداء لآلاف الجنيهات.. بل مجال الغش تجارة منظمة عابرة للمحافظات وليس مجرد محاولة فردية.

وفرق مسعد بين "تسريب الامتحان" قبل انعقاده.. وبين تداول ورقة الأسئلة بعد بدء الامتحان.. موضعا أن فكرة التسريب المسبق تم التعامل معها والقضاء عليها منذ سنوات طويلة نتيجة الإجراءات المشددة لحماية الأسئلة الاجتماعي.. مؤكدا أن الغش قبل الألفية الجديدة كان ينحصر غالبا في "البرشامة" الورقية، وفي تلك الفترة كان الغش ينظر إليه كخطيئة أخلاقية واجتماعية، ولم يكن يجمع الرقعي وحده العامل الحاسم في تقييم الطالب بل كانت السمعة العلمية والانضباط الشخصي جزءا من مكانته داخل المجتمع.. ومع التحول نحو مجانية التعليم في العهد الناصري خلال الخمسينيات والستينيات واستحداث نظام مكتب التسييق لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وتوزيعهم على الجامعات، تحول التعليم تدريجيا من رحلة معرفية إلى سباق تنافسي محموم للوصول إلى كليات القمة وعلى رأسها الطب والهندسة.. وأسهم هذا الضغط المتزايد في ترسيخ ثقافة المجموع.. وخلق بيئة أكثر قابلية لظهور محاولات الغش والتحايل، وإن ظلت هذه الممارسات محكومة بالسرية والخوف من الرضخ المجتمعي والقاب الأسري.. ولم تكن قد تحولت بعد إلى الظاهرة الواسعة التي عرفتها مصر في العقود اللاحقة.

وفي قراءة للمرحلة المعاصرة.. يرى الدكتور رضا مسعد، رئيس قطاع التعليم العام الأسبق بوزارة التربية والتعليم، أن ظاهرة الغش بصورتها الحالية لم تكن معروفة في مصر قبل انتشار الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي.. مؤكدا أن الغش قبل الألفية الجديدة كان ينحصر غالبا في "البرشامة" الورقية، وفي تلك الفترة كان الغش ينظر إليه كخطيئة أخلاقية واجتماعية، ولم يكن يجمع الرقعي وحده العامل الحاسم في تقييم الطالب بل كانت السمعة العلمية والانضباط الشخصي جزءا من مكانته داخل المجتمع.. ومع التحول نحو مجانية التعليم في العهد الناصري خلال الخمسينيات والستينيات واستحداث نظام مكتب التسييق لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وتوزيعهم على الجامعات، تحول التعليم تدريجيا من رحلة معرفية إلى سباق تنافسي محموم للوصول إلى كليات القمة وعلى رأسها الطب والهندسة.. وأسهم هذا الضغط المتزايد في ترسيخ ثقافة المجموع.. وخلق بيئة أكثر قابلية لظهور محاولات الغش والتحايل، وإن ظلت هذه الممارسات محكومة بالسرية والخوف من الرضخ المجتمعي والقاب الأسري.. ولم تكن قد تحولت بعد إلى الظاهرة الواسعة التي عرفتها مصر في العقود اللاحقة.

جوهرا ترتبط بضعف الانضباط الأمني داخل بعض اللجان نتيجة تعرض رؤساء اللجان أو الملاحظين لضغوط أو تهديدات ومخاوف من البيئة المحيطة في بعض المناطق، مما يؤدي لترجع مستوى الانضباط وانعكاس ذلك على النتائج الإجمالية للجنة. مؤكدا أن الظاهرة ترتبط بضعف الانضباط أكثر من ارتباطها بانتماء الطلاب إلى فئات اجتماعية بعينها. وقد شهدت العقود الأخيرة وقائع شهيرة أثارت الرأي العام وسجلتها التغطيات الصحفية.. حيث تكرر الجدل حول بعض اللجان في مراكز مثل البداري وساحل سليم بأسبوط ودار السلام وجبهة بسوهاج.. باعتبارها نماذج ارتبطت في أوقات مختلفة بمناقشات حول نزاهة الامتحانات ومستوى الانضباط داخل اللجان.. وقد دفعت هذه الوقائع وزارة التربية والتعليم إلى تشديد الرقابة وتعزيز إجراءات المتابعة والتأمين، سعيا إلى ضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب والحفاظ على مصداقية الامتحانات. وتترجم الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حجم هذه المواجهة الشرسة

والشرف العلمي، وإدراكا أن الشهادة التي تال بالتحايل لا تبنى قادرا على القيادة والتميز بل تهدد الكفاءة والعدالة الاجتماعية في مستقبل الوطن ككل.

المسألة في النهاية لم تعد غشا داخل لجنة.. بل اختبارا أوسع لمجتمع كامل.. أما أن يختار احترام قواعد اللعبة حتى لو كانت قاسية أو يواصل تبرير كسرها طالما يمكن تمريرها.. وبين هذين الخيارين يتشكل جيل جديد لا يتعلم فقط كيف ينجح بل كيف يفهم معنى النجاح أصلا وكيف تصحب القواعد قابلة للتجاوز.. لا يعود السؤال.. من غش؟ بل يصبح السؤال.. من يصون بيئة تسمح بأن يتحول الغش إلى خيار؟

مادونا شوقي

لحمرمان من الامتحانات والغناء لجان كاملة بسبب تداول الأسئلة، فيما أحيل عشرات الطلاب والمساعدين من خارج اللجان إلى النيابة العامة بتهمة الإخلال بنظام الامتحانات.. وصدرت قرارات وزارية حاسمة بحظر التحويلات العشوائية تماما إلى لجان الأقاليم الشبوية لتقطع الطريق على جغرافيا النفوذ. تفتت القراءة التاريخية والواقعية للغش الدراسي في مصر أن مواجهة الظاهرة تتجاوز مجرد العصا القانونية الحازمة من الدولة حيث يواجه المخالفون مقتضيات القانون رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مكافحة أعمال الإخلال بالامتحانات، والذي يفرض عقوبات مشددة تصل إلى الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ٧ سنوات، وغرامة مالية كبيرة لكل من طبع أو نشر أو أذاع أو تداول أسئلة الامتحانات وأجوبتها.

الاجتماعية التربوية تحولا خطيرا يمثل في انتقال بعض أولياء الأمور من دور الرقيب والمساعد إلى دور المبرر والمساعد. وتحت وطأة سباق "الجامع" الشرس شهدت فترة التسعينيات وما بعدها وقائع جمهر الأهل حول أسوار بعض اللجان في الأقاليم لتغشيش أبنائهم من النواذب بالصوت المرتفع.. حيث تحول الغش في وعى هذه الفئات من جريمة أخلاقية إلى آلية دفاعية مشروعة للحصول على المقعد الجامعي بأي وسيلة.

الجمهورية التي استعادت الملك!

معها؛ فهي تحاول أن تبنى شرعيتها بعيدا عن أي طبقة أو قوى اجتماعية، بل بعيدا عن المجتمع ككل. فالسياسة تستبدل بالإدارة والمشروعات الكبرى هي مصدر الشرعية لا الشعب، فال مواطن بل يعد شريكا ضمن مشروع اجتماعي يسعى للاستقلال الوطني، إنما صار ملتقى للخدمة ومطالبا بسداد قيمتها. فالشرعية هنا لا تُستمد من الشعب، والجمهورية هنا لم يعد لها عقد اجتماعي، فالطاعة والوصم وال إخضاع صاروا الأدوات المجانية للحكم بغير تعويض عن ذلك.

في تلك اللحظة صعدت ملامح الحكم الملكي داخل الجمهورية الجديدة؛ ملكية لا تبنى العودة إلى ملك، إنما العودة إلى منطقها السياسي، حيث تتركز السلطة في يد شخص واحد، متجاوزا كل المؤسساتية الجمهورية المتعارف عليها. فالحاكم هنا يظهر كضامن للاستقرار واستمرار الدولة، يحكمها بشكل فردي ومطلق متجاوزا الشعب الغائب، الأمر الذي يفرغ الجمهورية من مضمونها التاريخية، فلا يبقى لها سوى الاسم، وللعهد الذي أصبحت فيه الجمهورية بغير جمهور. فالجمهورية الجديدة تحمل الجمهورية كاسم، بينما تتنازل داخلها قبل سمات الحكم الجمهوري، وتتصدى في المقابل سمات الحكم الملكي، وبالشكل الذي تسترد فيه الجمهورية الجديدة ملكها.

محمد الخولي

على المواطنين، وبدأت الدولة السادتية تنسحب من وظيفتها الاجتماعية، وتم إلحاقها بالسوق الرأسمالية العالمية. وبالتالي مع تآكل الخدمات وصعود أنماط جديدة من الشرة قائمة بالأساس على السمسة، فضلا على تقلص التوظيف العام، بدأت الطبقة الوسطى تتفكك وتكتمش.

كان هذا التغير في طبيعة الدولة ووظيفتها يقتضى تغييرا في عقدها الاجتماعي يسمح بالمشاركة السياسية وتمثيل السياسي وإعادة توزيع السلطة، وهذا لم يحدث، مما أدخل الجمهورية في أزمة عميقة؛ فالعقد الاجتماعي القديم يتآكل بينما لا يولد عقد جديد، مما أدخل الدولة في صراع مباشر مع المجتمع.

حاولت الانتفاضة ٢٨ يناير ٢٠١١ أن تكون أداة لتخليق عقد اجتماعي جديد، إلا أن الهزيمة السريعة كانت محصلتها، فضعت القوى المنتجة، وتشتت المجتمع السياسي وقواه الحية، وعدم تشكل قوى سياسية واجتماعية جادة ترغب في لحظة تأسيس جديدة، ناهيك عن عدم امتلاك مشروع الحكم، وتكاتف البيروقراطية العسكرية والقوى الإقليمية، كل ذلك عجل بالهزيمة. ومن هذا الفراغ تخلفت الجمهورية الجديدة، بوصفها النتيجة التاريخية لتحلل العقد الاجتماعي لدولة يوليو ١٩٥٢، الجمهورية الجديدة لا تعد بأي شكل امتدادا للجمهورية الأولى، إنما تناقضا



الجمهورية الجديدة

السياسية، استطاعت من خلالها أن تجز ما عجزت عنه الملكية لسنوات طويلة، كالإصلاح الزراعي وبناء صناعة وطنية وتوسيع الطبقة الوسطى، مما جعل الملايين من المصريين يشعرون أن الدولة ملكهم وتحتهم، وعلى أقل تقدير تعبر عنهم وتمثل مصالحهم، مما جعل الجمهورية الأولى تبدو معالجا، وكان لفترة السبعينيات والتحويلات الاقتصادية السادتية دور هام في استمرار تآكل العقد الاجتماعي لدولة يوليو ١٩٥٢، فتخلصت بالتدريج كل الحصص التوزيعية

ديمقراطيًا، إنما جرد فيه الاتفاق على توزيع الرعاية والفوائد على مساحات أكبر من المواطنين، وبما يضمن شكلاً تمولياً في مقابل احتكار السياسة ومصادرة المجال العام، وكانت الجمهورية الأولى آنذاك تُبنى على أساس مركزي وسلطوي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبما يفتح إمكانية الصعود الاجتماعي والوظيفي أمام الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة. استطاعت الجمهورية الأولى أن تمتلك قاعدة اجتماعية للحكم وأرضية للشرعية

الطبيقة السياسية آنذاك من الجماعة الليبرالية أن تمتلك مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا للحكم، مما جعلها جزءًا من المآزق التاريخي الذي كانت الملكية تعيشه؛ فمن مؤسسات حكم لا تستطيع الحسم في أي مسألة هامة إلا بعد موافقة الاستعمار، مرورًا بتعددية حزبية وسياسية لا تحمل مشروعًا اجتماعيًا لتغيير الواقع الطبقي المؤلم، وصولًا إلى حالة من الاستقلال الشكلي الذي يخفى وراءه سياسة التبعية. بحيث إن التناقضات هي ما تعمل على تحريك الموجودات على الأرض، بروز الجيش باعتباره المؤسسة الأكثر تماسكًا وحادثة داخل هذه الملكية المتداعية. لم يأت الضباط الأحرار من الفراغ، ولم يكونوا مفارمين عسكريين، إنما جميعهم من أبناء الطبقة الوسطى الناصرة، والتي رأت مجالًا سياسيًا مغلقًا لا يستطيعون من خلاله تمثيل مصالحهم الاجتماعية، فكان الدخول إلى الجيش هو باب الوصول إلى السلطة. جاءت يوليو ١٩٥٢ كحل سلطوي ومن أعلى لمعالجة التناقضات الاجتماعية وأزمة المجتمع السياسي والمجتمع ككل، محاولة إعادة بناء الدولة عن طريق إنجاز المهمة الاجتماعية التي عجزت عنها الملكية الليبرالية، والمسألة السياسية المثقلة في الاستقلال الوطني، فضلًا على التحديث والتعبير عن مصالح الشعب وتطلعاته. في هذه اللحظة ولّد العقد الاجتماعي للدولة الوليدة، وبطبيعته لم يكن عقداً

النظام - أي نظام - لا يتوارى ويختفى إلا وفق شروط موضوعية وتاريخية تتعلق باستفاد مقومات وجوده. فسنوات الحكم الملكي الأخيرة في مصر، كان النظام يعمل خارج التاريخ، مستغفلاً يوماً بعد يوم مقومات وإمكانات استمراره. فالاحتلال البريطاني لا يزال مسيطراً ويمتلك القرار الحقيقي، رغم أن الدولة يرفرف على مؤسساتها أعلام الاستقلال. وفي الأثناء، هناك مجتمع يتقدم إلى الأمام، مُخفًا قوى اجتماعية جديدة، فيما يعجز نظامه السياسي عن استيعاب هذا التحول الاجتماعي والتعبير عنه.

ضيق انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يعد في مقدور الملكية أن تستمر كما هي وبالشكل ذاته. فالقوى الاستعمارية تتراجع، وحركات التحرر الوطني تتصعد، فضلًا على تشكل طبقات اجتماعية جديدة داخل المدن الكبرى والجامعات، إلا أنه تشكل كان مغلقة في حيس بنية إقطاعية تسيطر عليها قوى الاستعمار. فضى الأطراف والمناطق الفلاحية ظلت الملكيات الزراعية بيد فئة وطبقة صغيرة، فيما ملايين المصريين من الفلاحين يعملون كإجراء لدى الإقطاع. وفي المركز الفاهري تشكلت طبقات من موظفي الدولة والمهنيين وضباط الجيش، إلا أنه تشكل كان مغلقة في الهواء، بمعنى أن هذه الفئات الاجتماعية الجديدة لم تمتلك موقفاً سياسياً يكشف عن صعودها الاجتماعي، وبالتالي، لم تستطع